ظاهرة الإطلاق في ألفية ابن معطي
دراسة مقارنة مع كتابه (الفصول الخمسون)

د٠ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الزمام (*)

المقدمة :

لقد تعددت الظواهر التي وقف عندها الدارسون في بناء النحو العربي بمراحله المختلفة، وأثارت عددا من الإشكالات التي حاول الدارسون مناقشتها والوصول إلى نتائج تفسر تلك الظواهر، وقد كان من ضمن هذه الظواهر ظاهرة إطلاق الأحكام النحوية والصرفية لاسيما في مراحل دخول التأليف النحوي في حقبة المتون العلمية نظما ونثرا؛ لأن هذه الحقبة قد صار فيها التأليف يميل إلى اختزال قضايا مشتركة في باب واحد يجمع شتاتها؛ لذلك اتجهت أنظار الشراح نحو تقويم المتون تقييدا وإطلاقا واستيعابا واستدراكا، وقد وقع الاختيار في دراستي على ظاهرة الإطلاق، لشيوعها في المتون النحوية والصرفية، ولما لها من أهمية بكونها ذات ارتباط بالحكم النحوي، لذا فنحن نحتاج إلى بيان معناه في اللغة ومفهومه عند النحويين، وإبراز هذه الظاهرة عند العلماء، وجهود من جاء بعدهم في محاولة تقييد ما تمَّ إطلاقه.

وقد حددت الدراسة في منظومة (الدرة الألفية في علم العربية) لابن معطي[1] مع المقارنة بما ذكره في كتابه (الفصول الخمسون) لمحاولة فهم أسباب

(*) وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية.

(١) يجوز في هذا العلم بحسب قواعد النحويين وجهان:
الوجه الأول: أن نثبت الياء على الحكاية، وهذا الذي اخترته في هذه الدراسة؛ لأن الاسم هنا تركّب مع ما قبله وصار علما على يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي المغربي.
الوجه الثاني: أن نعامله معاملة الاسم المنقوص في حالة الجر فتحذف ياؤه ويعوّض عنها بالتنوين.

وجود الإطلاق عنده، بالإضافة إلى اهتمام شُرَّاح الألفية بتقيد ما أطلقه، وقد اخترت من شروح الألفية شرح الألفية لابن القواس، و الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، وحرز الفوائد وقيد الأوابد، لابن النحوية، وشرح الألفية للرعيني.

وقد تحتمت طبيعة هذه الدراسة أن أتناولها من خلال المنهج الوصفي، والمقارن، فالوصفي لدراسة ظاهرة الإطلاق في اللغة، كما سيتم من خلال هذه المنهج دراسة المسائل التي أطلق فيها ابن معطي من خلال تتبع آراء الشُّرَّاح والعلماء غيرهم، والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين ما ذكره ابن معطي في الألفية، وكتابه (الفصول الخمسون).

وهذا الموضوع لم يدرس –فيما أعلم–، وإن وُجِدت بعض الدراسات التي تشترك معه في بعض الجزئيات، وهي:

- ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك، للأستاذ الدكتور: إبراهيم بن صالح الحندود.
- مآخذ ابن الخباز على ألفية ابن معطي، للدكتور علي السعود، مجلة العلوم العربية والإنسانية في جامعة القصيم، ٢٠١٢.
- رسالة ماجستير نُوقشت في جامعة القصيم وهي بعنوان: مآخذ شارحي ألفية ابن معطي على ناظمها في شروحها المطبوعة، للباحثة فاطمة الخلف، وقد تناولت بعض مسائل الإطلاق من زوايا أخرى كإغفال الناظم وعدم ضبطه للحدود والمآخذ النحوية والصرفية العامة، ولم تكن تعنى بمناقشة هذه الظاهرة من زاوية بحثنا هذا.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الدرة الألفية في علم العربية، ومكانتها في الدراسات النحوية

اهتمَّ العلماء بالشعر التعليمي، وذلك لسرعة حفظه وقبوله لدى المتعلمين، فظهر نظم النحو في القرن الرابع عند أحمد بن منصور بن الأَغَرِّ اليَشْكُرِيُّ، الذي نَظَمَ أرجوزة في النحو والصرف [١]، ثم جاء بعده في القرن السادس جمال الدين أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف التَّوْزَريّ الرشيدي، المعروف بابن النحوي، ثم أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، صاحب المقامات، في منظومته التي سَمَّاها (ملحة الإعراب)[٢]، ثم جاء بعد هؤلاء العلماء ابن معطي الذي وضع ألفيةً في علم العربية سنة ٥٩٥هـ، وسماها بالدرة الألفية وقد عني العلماء بعده بشرحها[٣]، وقد اعترف له ابن مالك في فضله، ونصَّ عليه دون غيره ممن سبقوه، وذلك في بداية ألفيته المعروفة بـ(الخلاصة) إذ يقول:

وَتَقْتَضي رِضاً بِغَيرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا
واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ[٤]

وقد أثنى على الدرة الألفية ابن النحوية وذلك في قوله:«هذا الكتابُ ككلمة التوحيد، خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان»[٥].

---

(١) انظر: المنظومات النحوية، وأثرها في تعليم النحو للدكتور: حسان الغنيمان ص:٢١.
(٢) انظر: المرجع السابق ص:٢٣.
(٣) انظر: الدرة الألفية في علم العربية ص:١٣-١٤.
(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص:١٩.
(٥) شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١/٦٠.

المبحث الثاني: الإطلاق في اللغة وعند النحويين

أولًا: الإطلاق في اللغة

أطلقتُ الأسير، وهو طليق، وأطلقت الناقة من عقالها فطلقت، وهي طالق وطلق، وإبل أطلاق، وناقة طالق: ترعى حيث شاءت لا تمنع.

وسجنوه طلقاً أي: غير مقيد.

وتطلقت الخيل: مضت طلقاً(١).

قال ابن الأعرابي: والتَّطْلِيقُ التخلية والإرسال وحلُّ العقد، ويكون الإِطلاقُ بمعنى الترك والإرسال(٢).

وعكسه التقييد، ولذا فقد قال أبو هلال العسكري: «والإطلاق مأخوذ من الطلق، وهو القيد، أطلقه إذا فك طلقه، أي: قيده» (٣).

والقَيْدُ: مَا ضَمَّ العَضُدَتَينِ المؤَخَّرتينِ مِنْ أَعلاهما مِنَ القِدِّ.

وقَيْدُ الرَّحْل: قِدٌّ مَضْفُور بين حنويه مِنْ فوق، وَرُبَّمَا جُعِل لِلسَّرجِ قَيْد كذلك، وكذلك كُل شَيءٍ أُسِر بعضُه إِلى بَعْض(٤).

ثانيًا: الإطلاق عند النحويين

مصطلح الإطلاق والتقيد لم يكونا مستعملين عند النحويين القدامى على نحوٍ كبير، وإنما ظهر هذا المصطلح بشكلٍ جلي عند المتأخرين، وذلك بعد ظهور شروح المتون والمنظومات النحوية، زاد على ذلك كون أكثر العلماء أخذوا العلوم بجانب بعضها البعض، مما سمح لتسرب بعض مصطلحات أصول الفقه إلى النحو (٥).

---

(١) انظر: أساس البلاغة:٦١١/١.

(٢) انظر: لسان العرب ص: ٢٦٩٣ وما بعدها.

(٣) الفروق اللغوية ص:١٢٩.

(٤) انظر: لسان العرب ص:٣٧٩٢ وما بعدها.

(٥) انظر: مجلة أداب الفراهيدي، العدد الثالث (الإطلاق والتقييد في النحو العربي ص: ٣).

وقد ظهر مصطلح الإطلاق عند المبرد، وذلك في حديثه عن النعت مثَّل له بقوله: (مررت برجلٍ مثلك) ثم قال : «فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة، هلَّا كان كقولك: (مررت بعبدالله أخيك؟) فالجواب في ذلك : أنَّ الأخوَّة مخطورة، وقولك: (مِثلك) مُبهم مطلق، يجوز أن يكون مثلك في أنَّكما رجلان، أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشبهما به، فالتقدير في ذلك التنوين، كأنَّه يقول: (مررت برجلٍ شبيهٍ بك)، و(برجل مثل لك)»[(١)].

وقد ذكر الرماني تعريفًا دقيقًا للمطلق والمقيد، إذ عرَّف المقيد بأنه الموصول بما يعين المعنى، والمطلق بأنَّه الْمُجَرد مِمَّا يعين المعنى[(٢)].

والإطلاق سابق للتقيد، وكلُّ ما قُيِّد عقلًا له إطلاق فالمعرفة مثلًا تقييدٌ للنكرة، وليس كل إطلاق له تقييد كأُطلاق القول في أن كل فاعلٍ مرفوع [(٣)].

---

(١) المقتضب:٤/٢٨٦-٢٨٧.

(٢) انظر: رسالة الحدود ص:٧٠.

(٣) انظر: مجلة أداب الفراهيدي (المطلق والمقيد في النحو العربي ص: ١١) .

المسائل التي أطلق فيها ابن معطي

مسألة : حد الكلام.

قال ابن معطي:

اللفظُ إنْ يُفدْ هو الكلامُ نحو : مضى القومُ وهُم كِرامُ[1]

ذكر ابن النحوية أن الحد الذي وضعه ابن معطي للكلام فيه إطلاق؛ إذ يدخُل في هذا الحد الكلمة؛ لأن الكلمة لفظٌ مفيد، فوجب أن يقيد الحد بشرطٍ وهو أن تكون الفائدة تامة، ثم اقترح حدًا مانعًا –على حد تعبيره– للكلام، وهو: كل لفظ مركب دال على معنى تام[2]، وقد علَّق ابن القواس على الحد الذي وضعه ابن معطي للكلام بأن اللفظ كالجنس يشمل الكلام وغيره، ثم اعتذر لابن معطي بأن المفيد في عُرف النحاة لا يُطلق إلا على ما يفيد إفادة تامة، ولا يُطلق على ما أفاد إفادةً محدودة[3]، كما ذكر النيلي بأن ابن معطي يقصد بقوله (يُفدْ): الفائدة التامة، ثم اعتذر لعدم ذكره الفائدة التامة، أو اللفظ المركب حتى يُخْرِج بهما الكلمة، بأن الناظم أشار إلى التركيب في البيت الذي يليه[4]، وهو قوله:

تأليفُهُ من كلمٍ واحدُها كَلِمةٌ واحدُها أقسامُها أحدُّها

فقوله (تأليفه) : يعني التركيب؛ إذ إنَّ التأليف يكون بالجمع بين اثنين[5].

وقد ذكر الرعيني أن الحد فيه نظر، ثم بينه واعتذر له في قوله: «كان من حقِهِ أنْ يذكر مع الإفادة التركيب، وإلا ينتقض عليه بالكلمة؛ لأنَّها لفظ مفيد يدل على معنى، والجواب: أنه استدركه بعد: (تأليفه)» [6].

---

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:١٧.
(٢) انظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:٤١.
(٣) انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١/١٩١.
(٤) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ١/٣٢.
(٥) المرجع السابق: ١/٣٤.
(٦) انظر: شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١/٧١.

والحق –فيما أرى– أن الحد الذي وضعه ابن معطي للكلام فيه إطلاق، ولكن هذا القيد الذي تركه في نظم الألفية لم يكن غائبًا عنه؛ إذ نجده يلمح له في البيت الذي يليه.

أما عن النحويين قبل ابن معطي وشُرَّاح ألفيته، فقد فَهِم ابن إياز أن حد الكلام قد ذكره سيبويه في معرض حديثه عن القول[١]، وذلك عندما قال: «وإنَّما تحكي بعد القول ما كان كلامًا لا قول، نحو: زيدٌ منطلق» [٢]، وقد عرَّف المبرد الكلام بقوله: «الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى» [٣]، وبمثل هذا قال الزجاجي[٤]، وابن جني[٥]، وقال الأنباري عن الكلام: «ما كان من الحروف دالًا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه» [٦]، ووضع الزمخشري حدًا للكلام فقال: «الكلام هو: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[٧]، ووافقه بهذا الحد ابن يعيش[٨]، وابن الحاجب[٩].

كما عرَّفه ابن مالك بقوله : «والكلام ما تضمن من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»[١٠]، وممن عرف الكلام الفاكهي صاحب الحدود بقوله: «والكلام

---

(١) المحصول شرح الفصول:١/٨-٩.

(٢) الكتاب:١/١٢٢.

(٣) المقتضب :١/١٤١.

(٤) الجمل في النحو ص:١ .

(٥) انظر: اللمع في العربية ص:٤٥.

(٦) أسرار العربية ص:٣٥.

(٧) المفصل ص: ٤٩.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/٢٠.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/٦١-٦٢.

(١٠) التسهيل ص:٣.

قولٌ مفيدٌ مقصود لذاته، وترادفه الجملة، والصحيح أنها أعم منه، بل قيل أنه الصواب»[١].

ولم أجد أحدًا من النحويين –ممن وقفت على آرائهم– يضع حدًا للكلام يتفق مع الحد الذي وضعه ابن معطي في الألفية غير ابن الدهان الذي قال: «والكلام كل لفظٍ اقترن به معنى مفيد»[٢].

والحق أنَّ هذا القيد الذي تركه في نظم الألفية لم يكن غائبًا عنه؛ لأنه ذكره في كتابه (الفصول الخمسون) إذ قال: «الكلام هو : اللفظ المركب المفيد بالوضع، كقولك: زيدٌ أخوك، وقام زيد»[٣].

مسألة: حد الحرف.

قال ابن معطي:

والحرفُ لا يفيدُ معنى إلا في غيرِهِ كهلْ أتى المُعَلَّى[٤]

أشار ابن القواس إلى إطلاق ابن معطي في وضعه لحد الحرف، وذلك في قوله: «هذا حدُ الحرف، وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه: كلمةٌ لا تدل على معنى إلا في غيرها، لأنَّ الكلمة جنس يشمل الحرف وغيره، فيكون التعريفُ تامًا»[٥]، ومثله الرعيني إذ أخذ عليه الإطلاق فقال: «وهذا الحد الذي أورده المصنف ناقص؛ لأنَّه لم يذكر فيه جنسًا، فكان حقُّه أن يقول: الحرف كلمة لا تفيد معنى إلا في غيرها، كما صنع في الفصول[٦]»[٧]، وأما النيلي فقد وافق ابن

(١) شرح الحدود النحوية ص:٤٨ وما بعدها.

(٢) الفصول في العربية ص:١.

(٣) ص:١٤٩.

(٤) الدرة الألفية في علم العربية ص:١٨.

(٥) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١/٢٠٠.

(٦) انظر: الفصول الخمسون ص:١٥٣.

(٧) شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١/٩١.

معطي في هذا الحد وذلك في قوله: «هذا من أحسنِ ما حد به الحرف، فإنَّه أتى بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر»[١]، ثم أخذ يشرحه ويفصل فيه[٢]، واكتفى ابن النحوية بذكر الحدود التي وضعها العلماء، وما يرد على هذا الحد والرد عليه، ولم يشر إلى إطلاق ابن معطي[٣].

وأمَّا غيرهم من العلماء، فقد حدَّ سيبويه الحرف في بابٍ اسماه بـ(هذا بابٌ علم ما الكلم من العربية) بقوله: «فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[٤]، ووضحه السيرافي في قوله: «وإن سأل سائل فقال: لم قال: وحرف جاء لمعنى، وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جئن لمعان؟ قيل له: إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»[٥]، وقد عرف المبرد الحرف بنحو ما عرَّفه سيبويه إذ قال: «فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيًا كان أو أعجميًا من هذه الثلاثة»[٦]، وابن عصفور إذ قال في شرح الجمل : «قوله: والحرف ما دلَّ على معنى في غيره، ليس بحدٍ صحيح للحرف؛ لأنَّه ليس بمانع لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها،...، فلا بد أن يقول في حد الحرف: كلمة تدل على معنى في غيرها، ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذٍ لا تدخل الأسماء»[٧].

وهذا القيَّد لم يكن غائبًا عن ابن معطي في كتاب (الفصول الخمسون) بدليل قوله عن الحرف: «فحدُّه: كلمةٌ لا تدل على معنى إلا في غيرها»[٨].

---

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:١/٤٧.
(٢) انظر: المرجع السابق:١/٤٧-٤٨.
(٣) انظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:٥٢.
(٤) الكتاب:١/١٢.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي :١/٥٢.
(٦) المقتضب:١/١٤١.
(٧) شرح الجمل لابن عصفور:١/١٠٠-١٠١.
(٨) ص: ١٥٣.

مسألة: اختصاص التنوين بالدخول على الاسم

قال ابن معطي.

فالاسم عرِّفهُ وأخبر عنهُ وثنهِ واجمعْهُ أو نونْهُ

واجرُرْه أو نادِهِ أو صَغِّرهُ وانعته أو انثهُ أو أضمِرْهُ[1]

أطلق ابن معطي القول بأن التنوين من علامات الاسم، ولم يقيد التنوين؛ لأنَّ من أنواع التنوين ما يختص بالاسم، ومنه ما يدخل على الفعل والحرف كما يدخل على الاسم، لذا فقد أخذ شُرَّاح الألفية على ابن معطي تركه لهذا القيد.

ونبَّه شرَّاح الألفية على إطلاق ابن معطي القول في التنوين دون أن يقيده بأقسامه التي تختص بالأسماء، ومنهم ابن القواس الذي ذكر في شرحه لهذا البيت اختصاص الاسم بالتنوين، وذكر أنواع التنوين التي تختص بالاسم، منبهًا على أن تنوين الترنم، وتنوين الغالي غير مختص بالأسماء، فيدخل على الفعل والحرف[2]، والنيلي إذ فسَّر قول ابن معطي: (ونوِّنْهُ) بأنه يقصد تنوين التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة، فحصر الشارح ما يختص بالاسم دون أن يذكر غيرها[3]، ومثله ابن النحوية فسر قول ابن معطي: (ونوِّنْهُ) وألمح إلى إطلاقه بقوله: «فالمراد منه تنوين التمكن، والتنكير، والعوض، والمقابلة، لا الترنم ولا التنوين الغالي»[4]، كذلك الرعيني الذي قسَّم التنوين إلى قسمين في قوله: «اعلم أن التنوين على قسمين، قسم يختص بالأسماء، ومن شأنه ألا يجامع الألف واللام والإضافة، وقسم مشترك بين الأسماء، والأفعال، والحروف، ويجامع الألف

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق:١/٢٠٤

(٣) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:١/٥٠.

(٤) حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:٥٧.

واللام»[1]، ثم ذكر ما يختص بالأسماء وهي: تنوين التمكن، والتنكير، والعوض، والمقابلة[2].

وأما العلماء -غير شُرَّاح الألفية- فقد ذكر سيبويه بعض أقسام التنوين الخاصة بالأسماء وذلك في حديثه عن مجاري أواخر الكلم، عندما ذكر أن الأسماء لا يدخلها الجزم؛ لتمكنها وللحاق التنوين، ثم تحدث عمَّا يختص به الاسم، وما يختص به الفعل[3]، ثم بين ما يزاد على الاسم في حال التثنية، وجمع المذكر السالم، ثم قال عن تنوين المقابلة الذي يدخل على جمع المؤنث السالم: «جعلوا تاء الجمع في الجر، والنصب مكسورة؛ لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها»[4]، ووافقه بهذا السيرافي، كما أشار الأخفش إلى تنوين المقابلة، وذلك في قوله: «وصارت (النون) في نحو:(عرفاتٍ)، و(مسلماتٍ) بمنزلة النون»[5]، وقد ذكر ابن جني أقسام التنوين ثم قال: «أن الفعل إنما يمتنع منه من التنوين ما كان دالًا على الخفة والتمكن، فأمَّا غير ذلك من التنوين فقد أدخل عليه»[6]، ويقصد بذلك تنوين الترنم والغالي[7]، كما أشار الزمخشري إلى أقسام التنوين لكنه لم يبين ما يختص منها بالأسماء[8].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١٠١/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: الكتاب :١٤/١.

(٤) المرجع السابق:١٨/١.

(٥) معاني القرآن:٣٥٨/١.

(٦) سر صناعة الإعراب:٤٩٣/٢ وما بعدها.

(٧) انظر: المرجع السابق:٥١٣/٢.

(٨) المفصل ص:٤٤٨.

وابن مالك ذكر التنوين وأشار إلى هذا القيد في قوله: «ويعتبرُ الاسم بندائهِ، وتنوينهِ في غير رويٍّ، وبتعريفه»[١]، فأشار إلى تنوين الترنم، وتنوين الغالي في قوله: (بغير رويٍّ).

وهذا الإطلاق حاصل في كتابه (الفصول الخمسون)، وذلك في قوله بعد تعريفه للاسم: «وعلاماته التعريف، والإخبار عنه، والجر، والتنوين، والإضافة، والتثنية، والجمع، النعت، والتصغير، والنداء، والإضمار، ومعنى الإخبار عنه كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأ»[٢].

مسألة: حد الإعراب.

قال ابن معطي:

وحدُّه تغيُرٌ في الآخرِ بعاملٍ مُقدرٍ أو ظاهرٍ

بالرفعِ أو بالنصبِ أو بالجرِّ كمرَّ زيدٌ راكبًا بعمروٍ[٣]

أشار شرَّاح الألفية -كما سيأتي- إلى أنَّ ابن معطي أطلق القول في هذا البيت؛ لأنه أشار إلى أنَّ الإعراب هو تغير في آخر الكلمة، دون أن يشير إلى أن الإعراب قد يكون مقدرًا، ومما يكون معربًا مقدرًا، الاسم المقصور ، نحو: (قام الفتى) في حالة الرفع، و(رأيت الفتي) في النصب، (مررت بالفتى) في الجر، والاسم المنقوص، في حالتي الرفع والجر، نحو : (أتى القاضي)، (ومررت بالقاضي)، والفعل المعتل الآخر، نحو: (يخشى زيدٌ) رفعًا، و(لن يخشى) نصبًا، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، فتقول: جاء مُعلميَّ[٤]، ذكر ابن القواس أن قول الناظم: (تغيرٌ في الآخر)، جنس يشمل المعرب والمبني، لكن

---

(١) التسهيل ص:٣.

(٢) ص:١٥١-١٥٢.

(٣) الدرة الألفية في علم العربية ص:١٩.

(٤) انظر: شرح حرز الفوائد وقيد الأوابد ص: ٨٧، والتذييل والتكميل:١/١٩٩-٢٠٠.

الناظم حدَّه بقوله: (بعامل مقدرٍ أو ظاهر)، فأخرج بذلك المبني، لكنه أخذ عليه الإطلاق في قوله:(وحدُّه تغيرٌ في الآخر)، لأن هذا التغير قد يكون ظاهرًا، أو مقدر، فقال : «واعلم أنَّ الأولى أن يُقال في حدِ الإعراب أنَّه تغير في آخر الكلم لفظًا، أو حكمًا، لتغير العامل الداخل عليها لفظًا، أو تقديرًا، فالتغير كالجنس كما تقدم، ولفظًا أو حكمًا؛ ليدخل فيه الصحيح، والمعتل، ولتغير العامل؛ يفصله عن تغير المبنيات»[(١)]، كما أشار إلى الإطلاق النيلي إذ شرح الحد الذي وضعه الناظم، ثمَّ قال: «وكان ينبغي أن يُضيف إلى حد المعرب زيادةً فيقول: تغيرٌ في الآخر لفظًا، أو تقديرًا كاللفظِ، ليدخل بقوله: (تقديرًا) المعتل في الحد»[(٢)]، وابن النحوية إذ فسَّر قول الناظم : (مقدرٍ أو ظاهر) بأنه تقسيمًا لتغير العامل؛ لأن يكون ظاهرًا، أو مقدرًا، ثم نبَّه إلى الإطلاق وذلك في قوله: «ويجوز أن يكون تقسيمًا لقوله: (تغير)؛ لأنَّ من التغير ما يكون ظاهرًا، ومنه ما يكون مقدرًا،...، وورود التقسيم في مثل ذلك التغير دون العامل هو الكثير في كلام النحويين؛ لأن الكلام في الإعراب لا في العمل، ويقولون في المعرب: ما تغيَّر آخره لفظًا- بحركة أو حرف- أو محلًا، فيجعلون اللفظ والمحل تقسيمًا للتغير»[(٣)]، كما أشار إلى الإطلاق الرعيني واعتذر له، وذلك في قوله: «قوله-أي: الناظم- (تغيرٌ): هذا هو الجنس؛ لأنه يشمل المحدود وغيره، ويظهر من المصنف هنا أنَّ الإعراب معنى؛ لتفسيره بالتغير، والتغير معنى، والحركات دليلة على الإعراب»[(٤)].

والإعراب المقدر لم يكن غائبًا عن العلماءِ قبل ابن معطي؛ لأنه أحد ركني الإعراب، والإعرابُ هو أساس هذا العلم كما هو معلوم، لذا فابن السراج يقول

(١) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٢٢٥/١.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٧٦/١.

(٣) حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:٨٦-٨٧.

(٤) شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١٤٨/١.

حديثه عن إعراب الفعل المضارع : «فأمَّا المعتل فهو الذي آخره (ياء)، أو(واو)، أو(ألف)، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب»[١].

وأبو علي الفارسي إذ وضع حدًا للإعراب بقوله: «الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل، ...، وهذا الاختلاف في الأواخر على ضربين: أحدهما اختلاف اللفظ، والآخر: اختلاف في الموضع، ...، والاختلاف الكائن في الموضع دون اللفظ مثاله في الأسماء نحو:(عصا)، و(رحى)، و(مثنى)، و(معلى)، وفي الأفعال نحو : (يخشى)،و(يغشى)»[٢]، وزاد الجرجاني بأن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، وأن المقصود بقوله الاختلاف هو الاختلاف بالمعنى، وليس الاختلاف باللفظ، وأن الحركة بنفسها ليست بإعراب، ألا ترى أنَّها إذا وجدت ولم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة وذلك في مثل: (أينَ)، و(كيف)[٣]، وهذا الذي اعتذر به الرعيني للناظم[٤].

والحقُّ أن هذا القيد لم يكن غائبًا عن ابن معطي إذ ذكره في كتابه (الفصول الخمسون) عندما قال بعد تعريفه للبناء : «فالإعراب تغير أواخر الكلمِ لتغير العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركاتٍ ظاهرةٍ عليها، أو مقدرةٍ، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف»[٥].

(١) الأصول في النحو:٤٨/١.
(٢) الإيضاح ص:٧٣-٧٤.
(٣) انظر: المقتصد:٩٨/١.
(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطي للرعيني:١٤٨/١.
(٥) ص:١٥٤.

مسألة: إعراب الأسماء الستة بالحروف.

قال ابن معطي:

وسِتةٌ بالواوِ رفعًا إنْ تُضِف والياءُ في الجرِ وفي النصبِ الألف[١]

اشترط العلماء لأعراب الأسماء الستة بالحروف ثلاثة شروط وهي ألا تكون مُصغرةً، مفردة، ليست مثناة ولا مجموعة، وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وقد أطلق ابن معطي القول في شرط الإضافة، ولم يقيد هذه الإضافة بوجوب كونها إلى غير ياء المتكلم، فأخذ عليه ابن النحوية ترك هذا القيد في قوله: «وقد أطلق الإضافة ولم يقيدها بأن تكون إلى غير ياء المتكلم، بل جعل الشرط بإعرابها بالحروف مطلق الإضافة، فورد عليه هذا»[٢]، كما أخذ عليه ترك هذا القيد الرعيني في قوله: «وقوله :(إن تضف) أطلق الإضافة والموضع موضع تقييد، ومراده: إن تُضف إلى غير ياء المتكلم»[٣]، واعتذر له النيلي بأنه ترك هذا القيد لعدم لزوم ذكره له؛ لأنه يتكلم عن المعرب، والمضاف إلى ياء المتكلم مبني، لذا فلا لزوم لذكر هذا القيد[٤]، وقد سكت ابن القواس فلم يأخذ على ابن معطي تركه لهذا القيد ولم يعتذر له، واكتفى بذكره هذا القيد في ثنايا شرحه لهذا البيت[٥].

وأما عن العلماء قبل ابن معطي وشرَّاح ألفيته، فقد تحدث سيبويه عن شرط الإضافة، وذلك في قوله: «وأمَّا المضاف إلى معرفة فنحو قولك: هذا أخوك،

---

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:٢٠.

(٢) حرز الفوائد وقيد الأوابد لابن النحوية ص: ١٢٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن الرعيني:١/٢٦٦.

(٤) انظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ١/٩٩.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١/٢٥٠.

ومررت بأخيك، وما أشبه ذلك، لأنَّه صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها»[١]، أما المبرد وضع بابًا اسماه بـ(الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد) ثم قال فيه: «وإنَّما الثاني في الحقيقة نعت للأول، ولكنهما جعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر منها ما قبله، ولتلك الأسماء نحو: قولك : أخوك، ...، وكذلك ذو مال»[٢]، ولم أقف للمبرد على نصٍّ يذكر فيه هذا القيد[٣]، وقد نقل ثعلب عن الفراء قوله: «مَن أتمَّ الأب فقال: هذا أبوك، فأضاف إلى نفسِهِ قال: هذا أبي، خفيف، قال: والقياس هذا أبوك، وهذا أبيَّ–فاعلم– ثقيلٌ»[٤].

والزمخشري ذكر هذا القيد بعد حديثه عن نوع الحركة التي تسبق حرف الإعراب في الكلمات المعربة بالحروف ثم قال: «والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر، أو مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكرنا، وإذا أضيفت إلى الياء فحكمها حكمها غير مضافة، أي: تحذف الأواخر إلا (ذو) فإنَّه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة»[٥]، ووافقه بهذا ابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧].

ومن العلماء ابن مالك ذكر هذا القيد في قوله : «وتنوب (الواو) عن الضمة، و(الألف) عن الفتحة، و(الياء) عن الكسرة فيما أضيف إلى غير المتكلم»[٨].

وهذا القيد لم يكن غائبًا عن المصنف؛ لأنه ذكره في كتابه (الفصول الخمسون)، وذلك في قوله: «ستة أسماء، رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم»[٩].

---

(١) الكتاب: ٥/٢.
(٢) المقتضب: ١٥٣/٢.
(٣) المرجع السابق:١٥٣/٢– ١٢٠/٣–١٥٨/٣–٢٣١/٤.
(٤) مجالس ثعلب :٤٧٦/٢.
(٥) المفصل ص:١٥٤.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٦/٣.
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:٤٣٣/١.
(٨) التسهيل ص:٨.
(٩) ص: ١٥٩.

مسألة: الوقف على المنصرف المنصوب.

قال ابن معطي:

وقِفْ على المُنْصرِف المنصوبِ بألفٍ عن نونهِ مقلوبِ[١]

ذكر الرعيني أنَّ ابن معطي أطلق القول بأن الوقف يكون بالألف في حالة النصب ولم يُقيد، فقال عن كلام ابن معطي: «فيه إطلاق من وجهين، فلا بد من تقييدهما:

الأول: أنَّ الاسم الذي فيه تاء، نحو قولك: رأيت قائمةً، منصرفٌ منصوب، ومع ذلك فلا يجوز الوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين ... الثاني: أن الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: رأيتُ الرجلَ، منصرفٌ منصوب، ومع ذلك فلا يجوز الوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين»[٢].

ثم وضع بيتًا بديلًا لما ذكره ابن معطي، وأخذ يبن تقييده وذلك في قوله: «فكان حقُّ المنصفِ أن يخرجهما بقيد، كما لو قال:

وقِفْ على منتصبٍ بغير (تا) منونٍ بألفٍ حيثُ أتى

فبقوله (منتصب): يخرج المرفوع والمجرور، وبقوله (بغير تا): يخرج قائمة، وبقوله (منونٍ): يخرج نحو: الرجل، والحق أن ما فيه (الألف واللام) قد يخرج بقوله: (عن نونهِ مقلوبِ)»[٣].

وأما ابن القواس فقد أشار إلى القيد الذي تركه ابن معطي، فقال: «أمَّا المنصوب فيبدل من نونه أي من تنوينه ألف في الأعرف، مالم يكن مؤنثًا بالتاء، نحو: رأيتُ زيدا»[٤]، ومثله النيلي إذ أشار إلى هذا القيد في تعليله لاختيار الألف

---

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:٢٠.

(٢) شرح ألفية ابن معطي للرعيني:٢٨٢/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٢٦١/١.

للوقف على المنصوب، وذلك في قوله: «وإنَّما أبدلوا من التنوين ألفًا في حال النصب، ما لم يكن مؤنثًا بالتاء؛ لأجل الفتح، ولمضارعة التنوين لحروف المد»[١]، وسكت ابن النحوية عن هذا القيد في شرحه للوقف، إذ اكتفى بذكر اللغات الواردة في الوقف على المنصوب، دون أن يشير إلى الوقف على ما آخره تاء[٢].

وأمَّا العلماء قبلهم فقد نصَّ سيبويه على هذا القيد، وذلك في قوله: «كل اسم منون فإنَّه يلحقه في النصب في الوقف (الألف)، ...، ومثل هذا في الاختلاف الحرفُ الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاءُ، وإذا وقفت ألحقت (الهاء)»[٣].

وكذا ابن جنَّي [٤]، والزمخشري إذ ذكر أنَّ المنصوب إذا وقف عليه يبدل تنوينه ألفا، ثم وضع فصلًا أوضح فيه بأن التاء تكون هاءً في حال الوقف عليها[٥]، وتبعه بهذا شرَّاح المفصل كابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٨].

وهذا الإطلاق حاصل في كتابه (الفصول الخمسون) عندما قال: «فالوقف على المنصوب المنون كلِّه بالألف، كقولك: رأيت زيدا»[٩]، دون أن يشير إلى المختوم بتاء التأنيث، والمعرف بـ(أل)، وقد أخذ عليه ابن إياز ترك هذا القيد في

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:١/١٠٨.
(٢) حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:١٣٣.
(٣) الكتاب:٤/١٦٦.
(٤) انظر: الخصائص:٢/٩٩.
(٥) انظر: المفصل ص:٤٦٤.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٩/٦٩.
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:٢/٣٠٤.
(٨) انظر: التخمير في شرح المفصل:٢/٤٠٠.
(٩) ص:٢٦٦.

قوله: «أطلق المنصوب المنون، وأكده بـ(كل)، وذلك ليس على عمومه، ألا ترى أنَّ المؤنث بالتاء، نحو: (شجرةٍ)، و(خشبةٍ)، وإنا كان منصوبًا مُنونًا يوقف عليه بإبدال (التاءِ) (هاءً)»[1].

مسألة: رافع الفاعل.

قال ابن معطي:

وكلُّ فعلٍ رافعٌ فاعلَهُ ولا يكون الفعلُ إلا قبلَه[2]

أخذ ابن القواس، والنيلي على ابن معطي إطلاقه في قوله: «وكل فعلٍ رافع فاعله»، فكلمة فعل تشمل الفعل التام والناقص، وبهذا تدخل كان وأخواتها، وهذا لا يصح، قال ابن القواس معقبًا على الناظم: «كل فعل تام متعديًا، أو غير متعد فإنَّه يرفع فاعله، والمصنف أطلق لفظ (كل) من غير أن يقيد الفعل بكونه تامًا وتدخل فيه الأفعال الناقصة، ولا يسمى المرفوع بها فاعلًا في الأعرف»[3]، والنيلي إذ قال: «يريد بقوله: (وكل فعلٍ) اللازم والمتعدي، ولو قال: وكلُّ فعلٌ تام رافعٌ فاعله، لكان أحسن من الإطلاق؛ إذ الفعلُ الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلًا إذ لا تتم الفائدة به، نحو كان وأخواتها»[4]، وقد وضح ابن النحوية كلام الناظم ثم اعتذر له وذلك في قوله: «الفعل التام وهو المراد من قوله: (وكلُّ فعلٍ) متعديًا كان أو غير متعد إذ ذكر فلا بد له من فاعل يرتفع به، إما ظاهرًا، أو مضمرًا، أو محذوفًا منوبًا عنه؛ لأنَّه عرض وحكم وعامل، فلا به له مما يقوم به ومحكوم عليه ومعمول، وقُيِّد بالتام؛ لتخرج الأفعال الناقصة؛ لأن مرفوعها لا يسمى فاعلًا في الاصطلاح، وإنما يقيده لأنَّ الناقص خرج بقرينة ذكره بعد»[5]، ويقصد بقوله: (بقرينة ذكره بعد)، كلام الناظم عن الأفعال الناقصة.

---

(١) المحصول في شرح الفصول:٢/١٠٩٠.
(٢) الدرة الألفية في علم العربية ص:٢٨.
(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ص:٤٧٧.
(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:١/٣٩٢.
(٥) حرز الفوائد وقيد الأوابد ص:٣٨٢.

أما عن غيرهم من العلماء، فمنهم من قيد فعل الفاعل بأن يكون تامًا كالمبرد، وذلك في قوله عن الفاعل: «وهو رفْع، وذلك قولك: (قام عبدُ الله)، و(جلس زيدٌ)، وإنما كان الفاعلُ رفعًا؛ لأنَّه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء»[١].

وابن مالك في قوله عن الفاعل: «وهو المسند إليه فعلٌ أو مضمن معناه، تامٌ مقدمٌ فارغ غير مصوغ للمفعول»[٢]، وألحَّ في (شرح التسهيل) على القيد الذي أغفله ابن معطي، وذلك قوله: «ولما كان المسند شاملًا للفاعل وغيره ذكرت قيودًا تخرج غيره؛ فخرج بـ(تام) اسم كان فإنَّه ليس فاعلًا، لكون المسند إليه ناقصًا»[٣].

ووضَّح أبو حيان قوله:(تام)، بقوله: «احتراز من أن يكون ناقصًا، نحو: كان وأخواتها»[٤].

وقد أطلق غيرهم من العلماء كأبي علي الفارسي في تعريفه للفاعل، وذلك في قوله: «اعلم أنَّ الفاعل رَفْعٌ وصفته أن يسند الفعلُ إليه مقدمًا عليه»[٥].

وابن جني إذ قال: «اعلم أنَّ الفاعل –عند أهل العربية– كلُّ اسمٍ، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعلِهِ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك سواء، تقول في الواجب:(قام زيدٌ)، وفي غير الواجب:(ما قعد بشرٌ)»[٦].

---

(١) المقتضب:١٤٦/١.

(٢) التسهيل ص:٧٥.

(٣) شرح التسهيل:١٠٦/٢.

(٤) التذييل والتكميل:١٧٦/٦؟

(٥) الإيضاح ص:١٠١.

(٦) اللمع في العربية ص:٧٩.

والزمخشري في قوله: «الفاعل: هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا، كقولك: (ضربَ زيدٌ)»[١]، وتبعه بهذا التعريف من شُرَّاح (المفصل) ابن يعيش[٢]، وابن الحاجب[٣].

كما أطلق ابن الدهان، ولم يقيد الفعل بالتام، وذلك عندما عرف الفاعل بقوله: «الفعل لابد له من فاعل بعده، وفاعله إما مضمر، وإما مظهر: فالمضمر لا يكون إلا بعد العرفان، والظاهر قد أغنى عنه البيان، وإعرابه رفع لفظًا أو موضعًا»[٤].

والإطلاق هذا حاصلٌ في كتابه (الفصول الخمسون) إذ قال: «الفعل إذ ذكرته فلا بد له من فاعل بعده ظاهرًا كان أو مضمرًا، أو محذوفًا منويًا عنه،»[٥].

مسألة: تعدي الفعل اللازم بحرف الجر.

قال ابن معطي:

الآخر التالية ذُو الوصول بأحرفِ الجرِ إلى المفعولِ
وهو على ضربين أمَّا الأول فالحرف حتْمًا عنه ليس يفصل
والآخر الذي أجازوا فصلهُ مثاله: (اشكر خالدًا)، و(اشكر له)[٦]

نصَّ ابن القواس على إطلاق ابن معطي في قوله:(فالحرف حتْمًا عنه ليس يفصل) وذلك في الفعل اللازم المُعدَّى بحرف الجر، عندما تحدث عنه ثم ذكر أن حذف أن حرف الجر قد يكون مُطَّردًا، وغير مُطَّرِد وهو السماعي، ثم قال عن

---

(١) المفصل:٦٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/٧٤.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/١٥٧-١٥٨.

(٤) الفصول في العربية ص:١٤.

(٥) ص:١٧١.

(٦) الدرة الألفية في علوم العربية ص:٢٨.

المطرد : «والمطرد مع (أنَّ)، و(أنْ)، نحو: (عجبت من أنك قائم)، و(عجبت أنَّك قائم)، و(رغبت في أن أكرمك)، و(رغبت أنْ أكرمك)، وإنَّما اطرد معها الحذف؛ لأنَّهما موصولان لتقديرهما بالمصدر فاستجيز فيهما الحذف لطولهما بالصلة،...، فقد ظهر أن قوله: :(فالحرف حتْمًا عنه ليس يفصل) في هذا القسم ليس على إطلاقه»[1]، كما نصَّ النيلي على الإطلاق في قوله: «وأمَّا قوله: (فالحرف حتْمًا عنه ليس يفصل)، فليس على إطلاقه؛ فإنَّك تقول: (قمتُ أنْ قمتَ)، و(قمتُ لأنْ قمتَ) قياسًا مطردًا في (أن) المصدرية الخفيفة والثقيلة»[2].

وأمَّا غيرهم من العلماء فقد اختلفوا فيه بعد حذف الجر على قولين:

قال سيبويه: «ولو قلت: (جئْتك إنَّك تحب الخير)، مبتدأً كان جيدًا، وقال سبحانه وتعالى: (فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ) [3]، ...، وإنما أراد: بأنَّي مغلوبٌ، ...، لكنه حذف الباء»[4]، والجزولي إذ ذكر أنواع الفعل المتعدي في قوله: «ما نصب المفعول به، ويُوصل مالا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر، وأصله أن يلزم، إلا أن يحذف العرب شيئًا فيُحفظ، وقد اطَّرد حذفه في (أنَّ)، و(أنْ)»[5]، وابن مالك إذ قال: «واطَّرَد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع (أنَّ)، و(أنْ) محكومًا على موضعيهما بالنصب لا بالجر»[6]، ومثلهم أبو حيان إذ قال: «واطَّرد حذف حرف الجر المتعين مع (أنَّ)، و(أنْ)، نحو: (غضبت أنْ

(١) شرح ألفية ابلابن القواس:٤٨٦/١.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٤٠١/١.

(٣) القمر:١٠.

(٤) الكتاب:١٢٧/٣.

(٥) المقدمة الجزولية ص:٧٩.

(٦) التسهيل ص:٨٣.

تخرج)، و(عجبتُ أنَّك تقوم)»[١]، والرضي في قوله: «ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع (أنَّ)، و(أنْ) وذلك فيهما أيضًا بشرط تعين الجار»[٢].

وقد ذكر غيرهم –ممن وقفت على آرائهم– ما يتعدى بحرف الجر دون أن ينبهوا إلى جواز فيه حذف الجر باطِّراد كالزجاجي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦].

ومما ينبه له في نهاية هذه المسألة أن القول بالجر بعد حذف الجر قد نُسب للخليل[٧]، والكسائي[٨]، وقد ذكر أبو حيان أنَّ مذهب الخليل النصب وليس الجر كما أشار إليه غيره[٩]، والذي يتضح لي أن قول الخليل هو النصب كما نقل عنه سيبويه[١٠].

وهذا الإطلاق من ابن معطي حاصل في كتابه (الفصول الخمسون)، وذلك في قوله: «وكل فعلٍ لا يتعدى فإنَّه يجوز تعديته بحرف الجر، فتارةً يلزم الحرف، نحو: (مررت بزيدٍ)، وتارةً يُحذف فينتصب المفعول بإسقاط الجار، نحو :(نصحت زيدًا)، (وشكرتُه)، وأصل ذلك تعديته بحرف الجر»[١١].

---

(١) الارتشاف:٤/٢٠٨٩.
(٢) شرح الرضي على الكافية:٤/١٣٧.
(٣) الجمل في النحو ص:٣١.
(٤) انظر: المفصل ص:٣٤٦.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش :٧/٦٤.
(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:٢/٥٠.
(٧) انظر:شرح التسهيل:٢/١٥٠، وشرح الرضي على الكافية:٤/١٣٧.
(٨) انظر: شرح التسهيل:٢/١٥٠، وشرح الرضي على الكافية:٤/١٣٧، والارتشاف: ٤/٢٠٩٠.
(٩) انظر: الارتشاف:٤/٢٠٩٠.
(١٠) انظر: الكتاب:٣/١٢٦–١٢٧.
(١١) ص: ١٧٢.

مسألة: مواضع نصب المفعول بفعلٍ مضمر.

قال ابن معطي:

ويُنْصب المفعولَ بفعلٍ مُضمر تقول: إياك وشيئًا يُنْكَرُ
ومِثْلُهُ مكَّةَ والهلالا لمَّا رأى الأُهْبَّة والإهلالا
شَأنَكَ والحجَّ أي: الزم شأنك أهلكَ والليل، أي الحق أهلكَ
وهكذا كليهما وتَمْرا إياك إياك المراءَ الشَّرَّا
وانْتَهِ خَيْرا وَوَراءَ أوسعَا وناقةَ اللهِ وكلِّ سُمِعَا
قَدْ اضمروا أَعْطِ وزدني واحذر وأتقِ وآتِ مثل ذاك يُضمرُ
ومنهُ مفعولٌ على المعنى حُمِل أُضْمِرَ فِعْلُهُ كَبَيتٍ قد نُقِل
قَد سَالمَ الحيات مِنه القَدَمَا الأُفْعُوانَ والشُّجَاعَ الشُّجْعَمَا[1]

أخذ ابن القواس، والنيلي على الناظم إطلاقه لنصب المفعول به بفعلٍ مُضمر دون أنْ يبين الواجب من الجائز إضماره، إذ اكتفى بالتمثيل لما يجب وما يجوز دون أن يميز بينهما، وقد ذكر ابن القواس أن الأصل أن يكون الفعلُ ظاهرًا، ثم تحدث عن حذفه وذلك في قوله: «وقد يكون مضمرًا أي محذوفًا، وهو على ضربين: واجب الحذف، وجائزه، وكل واحدٍ منهما سماعي وقياسي، ولم يميز المصنف بين الواجب، والجائز»[2]، كما قال النيلي عن أبيات الناظم: «أخذَ يُبين أن الناصب للمفعول قد يكون فعلًا مُضمرًا، ثمَّ إضمار الفعلُ إما واجبٌ، وإما جائزٌ، وقد مثَّل بهما جميعًا، ولم يميز بين الواجب الإضمار، وبين الجائز»[3].

---

(١) الدرة الألفية في علوم العربية ص:٢٨-٢٩.
(٢) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٤٩٢/١.
(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٤٠٧/١.

أما عن تفصيل العلماء قبلهم فيما يجوز إضمار الفعل فيه، وما يجب في الإضمار فهو كالآتي:

أولا: مواضع الإضمار وجوبًا:

١- وجود المخاطب المُحَذَّر، منفصلًا بلفظ (إياك)، أو مضافًا إليه اسم، ، وذكر المحذر منه بعده إما بحرف العطف، نحو: إياك و الأسدَ، أو بحرف الجر، نحو: إياك من الأسد، أو مكررًا، نحو: الأسدَ الأسدَ[١].

٢- بعد (الواو) التي تكون بمعنى: (مع)، نحو قولهم : (أهلكَ والليل)[٢]، قال سيبويه: «كأنَّه قال: بادر أهلكَ قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه»[٣]، ومثله قول الشاعر:

ياليت زَوجَك قد غدا مُتَقَلِدًا سيْفًا ورُمْحًا[٤]

جعل الفارسي هذا البيت بتقدير: متقلدًا سيفًا، وحاملًا رمحًا؛ لأنك لا تقول تقلدت رمحًا؛ لتعذر حمله عليه[٥]، فاستغنى بفعلِ أحدهما عن ذكر الآخر[٦]، وبهذا التقدير قال ابن جني[٧]، وعبدالقاهر الجرجاني[٨]، وابن يعيش[٩]، والرضي[١٠].

---

(١) انظر: المقتضب:٢١٢/٣، والارتشاف:١٤٧٩/٣.
(٢) انظر: مجمع الأمثال:٥٢/١، رقم المثل: ٢٠٨
(٣) الكتاب:٢٧٥/١.
(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبدالله بن الزبعرى، في المقتضب :٥٠/٢، والمسائل البصريات :٦٣٤/١، والخصائص ص:٥٩١، وأمالي ابن الشجري :٨٢/٣.
(٥) انظر : الإيضاح ص:١٦٩ ، والمسائل البصريات :٦٣٤/١.
(٦) التذييل والتكميل:٤٦/٧.
(٧) انظر: الخصائص ص:٥٩١.
(٨) انظر:المقتصد:٦٦٢/١.
(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش :٥٠/٢.
(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية :٣٣٩/٢.

٣- كثرة الاستعمال، فيما كان واردًا مثلًا، أو كالمثل، قال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: (كلَّ شيء ولا هذا)، و(كلَّ شيء ولا شتيمة حُر)، أي: ائتِ كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، فحذف لكثرة استعمالهم إياه،...، ومن العرب من يقول: (كليهما وتمرًا)[١]، كأنه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا»[٢].

ثانيًا: جواز الإضمار:

وجود قرينة دالة على الفعل، وذلك نحو قولك: (مكةَ)، أي: تُريدُ مكة، لمن رأيته مستعدًا للسفر[٣]، قال سيبويه في حديثه عن إضمار الفعل:» وذلك قولك: إذ رأيتَ رجلًا متوجهًا وجهة الحاجَّ، قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت :(مكَّةَ وربِّ الكعبة)، ...، كأنَّك قلت: (يريدُ مكةَ واللهِ)، ويجوز أن تقول: (مكةَ واللهِ)، على قولك:(أراد مكةَ والله)»[٤].

وهذا الإطلاق من ابن معطي حاصل في كتابه (الفصول الخمسون) إذ يقول عن المنصوب بالفعل المضمر: «وأمَّا المنصوب بفعلٍ مضمر فيكون مفعولًا، كقولك: (إياك والشر)، ...، ويُضمر في كل موضع ما يليق بالمعنى»[٥].

<u>مسألة: شروط نصب الحال.</u>

قال ابن معطي:

مَنْصُوبةٌ مشتقةٌ منكورة حالٌ من المعرفةِ المذكورة

بَعْدَ كلامٌ تمَّ فهي فضلةٌ فيها ضميرٌ وتكونُ جُملة[٦]

ذكر ابن القواس أنَّ ابن معطي ذكر شروط نصب الحال، وهي: أن تكون

(١) انظر: مجمع الأمثال:١٥١/٢، رقم المثل:٣٠٧٩.
(٢) الكتاب:٢٨١/١.
(٣) انظر: الكتاب:٢٥٧/١، والارتشاف:١٤٧٣/٣.
(٤) الكتاب:٢٥٧/١.
(٥) ص: ١٩٥-١٩٦.
(٦) الدرة الألفية في علوم العربية ص:٣١.

منصوبة، وأن تكون الحال مشتقة، وأن تكون نكرة، وأن يكون صاحب الحال معرفة، وأن تأتي بعد كلامٍ تام؛ لأنها فضلة، لكنه فات عليه تقييد الحال بشرطين إضافيين لما سبق، وهما:

١. أن تكون تصلح لأن تكون جوابًا لكيف.

٢. أن تقدر بـ(في) لشبهها بالظرف في التنقل[١]، ثم نصَّ على إطلاق الناظم وعدم تقييده وذلك في قوله: «ولم يذكر المصنف منها الشرطين الأخيرين»[٢].

ومثله النيلي إذ أشار إلى إطلاق الناظم دون أن ينص عليه، وذلك في حديثه عن علة نصب الحال إذ قال: «أما كونها (منصوبة) فلأمورٍ نذكر بعضها: أحدُها: لشبهها بالمفعول لكونها فضلة، والثاني:لشبهها بالظرفِ لتقديرها بـ(في)، والثالث: لشبهها بالمتصدر في مجيئها مؤكدة، وأما كونها (مشتقة)، فلشبهها بالصفة،...، وأما كونها: (منكورة)، فلأنها خبر في المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (جاء زيدٌ راكبًا)، فقد أخبرت عنه بمجيء وركوب، ولأنها جوابٌ لـ(كيف)، إنما يقع (كيف) للاستفهام عن النكرات»[٣].

وأمَّا عن غيرهم من العلماء، فمنهم من نصَّ على هذين القيدين، ومنهم من أشار، كالمبرد إذ قال عن تضمن الحال معنى الظرف: «والظرف متضمن للحال وغيرها، ولا يقع شيء إلا في زمان ومكان، فالحال تقع في الظروف»[٤].

والزمخشري إذ أشار لهذين القيدين وذلك في قوله معرفًا للحال: «ولها شبه بالظرف شبه خاص من حيث أنَّها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل، أو

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٥٥٥/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٤٨٢/١.

(٤) المقتضب:١٧١/٤.

المفعول»[1].

وابن الدهان إذ نصَّ على هذين القيدين في قوله : «الحال: هيئة الفاعل، أو المفعول، وقد تأتي من المضاف إليه، تأتي فضله، وتنوب مناب معتمد الفائدة، وهي نكرة مشتقة، أو في تقدير ذلك، ويحسن تقدير (في) معها، وسؤال (كيف)، تقول: (جاء زيدٌ راكبًا)»[2].

ومثلهما ابن يعيش إذا قال عن الحال: «واعتباره –أي الحال–بأن يقعفي جواب (كيف)،فّا قلت: (أقبل عبدالله ضاحكًا) فكأنَّ سائلًا سأل (كيف أقبل)، فقلت: (أقبل ضاحكًا)،...، ولها شبه خاص بالمفعول فيه، خصوصًا ظرف الزمان؛ لأنَّها تقدر بـ(في) كما يُقدر الظرف بـ(في)، فإذا قلت: (جاء زيدٌ راكبًا) كان تقديره في حال الركوب، كما أنك إذا قلت: (جاء زيد اليوم)، كان تقديره : جاء زيد في اليوم»[3].

وهذا الإطلاق من ابن معطي حاصل في كتابه (الفصول الخمسون)، وذلك في قوله عند تعريفه للحال: «وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول، بنكرةٍ مشتقةٍ بعد معرفة، قد تمَّ الكلام دونها، متنقلةٌ كقولك: (جاء زيدٌ راكبًا)»[4].

مسألة: بناء نائب الفاعل من الفعل الماضي صحيح العين.

قال ابن معطي:

وفعْلُهُ يُضَمُّ منه الأوَّلُ وكَسْرُ ما قبل الأخيرُ يُجْعلُ
في كلَّ ماضٍ صحَّ نحو: (ضُرِبا) وافتحْهُ في الآتي وقُلْ: (لن يُضْرَبا)
وإنْ يكنْ أوسطُه عليلا فاكْسُر به الأولَ نحو: (قِيلا)

(١) المفصل ص:١١٠.
(٢) الفصول في العربية ص:٢٤.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش:٢/٥٥.
(٤) ص:١٨٦.

وقَدْ يُشمُّ الأول في أوَّلِه ثمَّ الذي ينوبُ عن فاعِلِه[1]

تردد ابن القواس في الحكم على إطلاق الناظم في قوله: (في كلَّ ماضٍ صحَّ)، فقال: «قول الناظم:(في كلَّ ماضٍ صحَّ)، ليس على إطلاقه؛ لأنَّ صحيح العين كـ(ضرب)، ومعتل الفاء كـ (وعد)، ومعتل اللام كـ (رمى)، ومعتل العين واللام كـ (شوى)، مشتركة في هذا الحكم، ويمكن أن يُعتذر له بأنَّه استغنى بالمثال في قوله (ضُرِبا) عن الاحتراز عنها، ولأنَّه قال فيما بعد: (وإنْ يكنْ أوسطُه عليلا) فاحترز بها عنها»[2]، واعتذر له النيلي وذلك في قوله: «فإن قلتَ: هلَّا قال: في كل ماضٍ صحت عينه، قلتُ: لا حاجة به لذلك لأمرين: أحدهما: المثال المذكور وهو قوله: (نحو: ضُرِبا)، والثاني: أنَّه قد ذكر فيما بعده مُعتل العين، فقال : (وإنْ يكنْ أوسطُه عليلا)، فاحترز بقوله: (أوسطُه)عن لامه نحو: (عرى)، و(دعا)»[3].

وأما غيرهما من العلماء فقد أشار سيبويه إلى بناء بناء نائب الفاعل من الفعل الثلاثي غير المعتل على (فُعِل) وقيَّده بالمثال، وذلك في قوله: «فأمَّا (فُعِل)، منه فـ(أُفْعِل)، وذلك نحو:(أُخْرِج)، وأمَّا (يُفعَل)، و(تُفْعَلُ) فيهما فبمنزلته من (فَعَلَ)، وذلك نحو:(يُخرجُ)، و(تُخْرَجُ)»[4]، ومما يدل أيضًا على تقييده تفصيله في كيفية بناء نائب الفاعل من الفعل الماضي الثلاثي المعتل في موضعٍ آخر[5].

قال الزجاجي في باب (مالم يُسمَّ فاعله): «حُكْم مالم يسمَّ فاعله من الأفعالِ الماضيةِ الثلاثيةِ السَّالمة أنْ يُضمَّ أوله ويكسر ثانيه»[6].

وقد ذكر هذا القيد وابن مالك في قوله: «إذ قُصِد بناء الفعل الماضي لما لم

---

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:٣٤.
(٢) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٦١٩/١.
(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٥٤٨/١-٥٤٩.
(٤) الكتاب:٢٧٩/٤.
(٥) انظر: المرجع السابق:٣٤٢/٤.
(٦) الجمل في النحو ص:٧٦.

يُسمَّ فاعله، وهو ثلاثي مُعتل العين كُسِر أوله ووليه ياء ساكنه كقولك في (باع) و(قال): (قِيلَ)، و(بِيعَ)»[1].

ومثله ابن عصفور في قوله عن الفعل الماضي الثلاثي: «فإذا كانت حروفه كلها صحاحًا ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي، وفتحت ما قبل آخره في المضارع»[2].

كما فرَّق بين الصحيح والمعتل غيرهم كأبي حيان[3]، والأشموني[4]، والأزهري[5].

والحق أنَّ هذا القيَّد لم يكن غائبًا عن ابن معطي وذلك عندما نجده ينصُّ عليه في كتابه (الفصول الخمسون) في قوله على بناء نائب الفاعل من الفعل الماضي: «وعلامته أن يُضمَّ أوله ويكسر ما قبل آخره إن كان ماضيًا، مالم يكن معتل الوسط، نحو: (قال)، و(باع)، فيكسر أوَّله فتنقلب (الواو) (ياء) نحو: (قِيل)، و(بيع)»[6].

<u>مسألة: وجوب تقديم المبتدأ إذا كانا معرفتين.</u>

قال ابن معطي:

وقد يجِئُ المبتدَأ مُؤخرًا وقَبْلَه الذي به قَد أُخْبِرا

نحو: على التَّمْرَةِ زيدٌ مثلها وكيف زيدٌ، ولخالدٍ لُها

(١) شرح الكافية الشافية:١/١٣٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور:١/٥٤١.

(٣) الارتشاف:٣/١٣٤١.

(٤) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٤١٥.

(٥) شرح التصريح بمضمون التوضيح: ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٦) ص:١٧٦.

وتارةً يستوجب التصدُّرا إنْ يَعتمد أو عُرِّفا، أو نُكِّرا
أو مُخْبَرٌ عنه بفعلٍ أُخِّرا وقد تكونُ تارةً مخيرا[1]

أطلق ابن معطي القول وذلك في حديثه عن وجوب تقديم المبتدأ إذ قال:(أو عرِّفا)، فذكر النيلي أن القول هذا ليس على إطلاقه، قال النيلي: «وقوله:(أو عرِّفا) ليس على إطلاقه؛ فإنهما إن كانا معرفتين، والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير»[2]، وقد اعتذر ابن القواس للناظم، وردَّ صراحة على مَنْ يقول بإطلاقه هنا، وذلك في قوله: «ولا يقال: قوله: (أو عرفا) ليس على إطلاقه؛ لأنَّهما إذا كانا معرفتين، والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ، وتأخيره»[3].

أما العلماء فقد اختلفوا على تقديم الخبر على المبتدأ سواء أكانا مفردًا – نكرتين أو معرفين، أو نكرة ومعرفة– نحو: (قائمٌ زيد)، أو جمله نحو:(أبوه قائمٌ زيدٌ)[4]، وذلك على قولين:

القول الأول: جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك إذا أُمِن اللبس، واحتجوا بما سُمع من كلام العرب شعرًا ونثرًا[5]، نحو قول الشاعر:

بِنُونَا بنُو أبنائِنَا، وبَنَاتُنَا بِنُوهُنَّ أبْنَاءُ الرجالِ الأبَاعِدِ[6]

وقول العرب: «في بيته يؤتى الَحكَم»[7]، ومثل ذلك قولهم في الوصف: (زيدٌ زهيرٌ شعرًا)، و(أبو يوسف أبو حنيفة فقهًا)، فقدم الخبر هنا؛ لوضوح المعنى[1]،

(١) الدرة الألفية في علم العربية ص:٤٣-٤٤.
(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٨١٨/١-٨١٩.
(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٨٤٠/٢.
(٤) انظر: الإنصاف ص:٦١
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٩٩/١، شرح التسهيل:٢٩٧/١.
(٦) سبق تخريج البيت في ص:
(٧) انظر: مجمع الأمثال :٧٢/٢، رقم المثل:٢٧٤٢.

المعنى[١]، وقال بهذا القول سيبويه، ومثَّل له بقولهم: (تميميٌ أنا)، و (رجلٌ عبدُاللهِ)، وقال : «الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدمًا، وهذا عربيٌ جيد»[٢].

كما قال بهذا القول ابن السرَّاج: «وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو (زيدٌ أخوك)، و(عبدالله منطلق)، فالخبر هو الأول في المعنى»[٣].

وقال به غيرهما كالزمخشري[٤]، وأبي بركات الأنباري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨]، وأبي حيان[٩]، ونسب هذا القول للبصريين[١٠].

القول الثاني: عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره –الكلام هنا إذا كان في الخبر ضمير في نحو: :(أبوه قائمٌ زيدٌ)–؛ لأنَّك إذ قلت: (قائمٌ زيدٌ) كان في (قائم) ضمير (زيد)؟ وكذلك إذا قلت: (أبوه قائمٌ زيدٌ) كانت (الهاء) في (أبوه) ضمير (زيد) فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[١١]، وهذا قول الكوفيين[١].

(١) انظر: شرح التسهيل:٢٩٧/١، وشرح الكافية للرضي:٢٥٧/١، والتذييل والتكميل: ٣٣٧/٣.
(٢) الكتاب:١٢٧/٢.
(٣) الأصول في النحو:٦٢/١.
(٤) انظر: المفصل ص:٧٢.
(٥) انظر: الإنصاف ص:٦٣.
(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٩٩/١.
(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:١٩٠/١.
(٨) انظر: شرح التسهيل:٢٩٧/١.
(٩) انظر: التذييل والتكميل:٣٣٧/٣.
(١٠) انظر: الإنصاف ص:٦١.
(١١) المرجع السابق.

الراجح: قول البصريين، يعضده ما سُمِع من كلام العرب، ويرد على الكوفيين بأن الخبر لو تقدم في اللفظ فأنه مؤخر في التقدير، فلا اعتبار لهذا التقديم، ولهذا جاز في تقديم المفعول على الفاعل بالإجماع نحو :(ضربَ غلامَه زيدٌ)، كذلك اجمع النحويين على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو: (كان قائمًا زيدٌ)، ومع تقدمه إلا أنَّه في تقدير التأخر[٢].

ولم يشر ابن معطي إلى وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كانا معرفتين في كتابه (الفصول الخمسون)، وأشار إلى أن حقَّ المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، وإلى جواز تنكيرهما معًا وذلك بشروط[٣]، وإلى جواز أن يكون الخبر جملةً أو ظرفا أو جارا ومجرورا، أو شرطا وجزاءً[٤]، وإلى تقدم الخبر على المبتدأ[٥].

مسألة: وجوب تقديم المبتدأ إذ كان الخبر جملة فعلية

قال ابن معطي:

وقد يجِئُ المبتدَأ مُؤخرًا وقَبْلَه الذي به قَد أُخْبِرا
نحو: على التَّمْرَةِ زيدٌ مثلها وكيف زيدٌ، ولخالدٍ لُها
وتارةً يستوجب التصدُّرا إنْ يَعتمد أو عُرِّفا، أو نُكِّرا
أو مُخْبَرٌ عنه بفعلٍ أُخِّرا وقد تكونُ تارةً مخيرا[٦]

أطلق ابن معطي القول وذلك في حديثه عن وجوب تقديم المبتدأ إذ قال:(أو مُخبر عنه بفعلٍ أُخرا)، فذكر النيلي أن القول هذا ليس على إطلاقه، إذ قال :

---

(١) انظر: الإنصاف ص:٦١، والإيضاح في شرح المفصل:١/١٩٠.
(٢) انظر: الإنصاف ص:٦٣-٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش:١/٩٩.
(٣) انظر ص:١٩٨.
(٤) انظر: المرجع السابق ص:١٩٩.
(٥) انظر: المرجع السابق ص:٢٠٠.
(٦) الدرة الألفية في علم العربية ص:٤٣-٤٤.

«قوله: (أو مُخْبَرٌ عنه بفعلٍ أُخِّرا)، وذلك نحو :(زيدٌ قام) فلو تأخر المبتدأ لصار فاعلًا، وخرج عن كونه مبتدأ، وليس هذا على إطلاقه، بل كان الواجب أن يقول: ما لم يكن في الفعل ضمير، نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، فإنَّه يجوز أن تقول: (قاموا الزيدون)، فـ (الزيدون) مبتدأ، و(قاموا) خبره؛ لأنَّ الفعل قد اشتغل في عمله في المضمر عن العمل في المبتدأ»[1]، قال ابن القواس عند ذكر مواضع وجوب تقدم المبتدأ : «الرابع: أن يكون المبتدأ مخبرًا عنه بفعل مسند إلى ضمير المبتدأ وهو مستكن، نحو: (زيدٌ قام)، وهو المراد بقوله:(أو مُخْبَرٌ عنه بفعلٍ أُخِّرا)؛ لأنَّه لو قُدِّم الفعل لالتبس المبتدأ بالفاعل، ولأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي فنسب العمل العمل إليه»[2]، ثم أشار إلى ما قد يقع من التباس في إطلاق ابن معطي دون أن يصرح، وذلك في قوله: «ومنهم من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز، نحو (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)؛ لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع الظاهر إلا على لغة: (أكلوني البراغيث)، وهي ضعيفة»[3].

أما عن غيرهم من العلماء، فقد اختلفوا في وجوب تأخر الخبر إذا كان فعلًا، وذلك على ثلاثةِ أقوال:

القول الأول: وجوب تأخر الخبر، وذلك لأحد أمرين:

١- لأنَّ (الألف) في (قاما)، و (الواو) في (قاموا) علامة تثنية وجمع، وهي لغة (أكلوني البراغيث)[4].

٢- وجوب تأخر الخبر؛لأن (الألف) في (قاما)، و (الواو) في (قاموا) فاعل، وما

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٨٢٠/١.
(٢) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٨٤١/٢.
(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٨٤١/٢.
(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٨٤١/٢، والتذييل والتكميل:٣٣٩/٣.

بعدها بدل[1].

القول الثاني: الجواز؛ لأنه موضع أمن في اللبس[2]، قال المبرد في حديثه عن مجيء الخبر فعلًا : «ومن ذلك أنك تقول:(ذهب أخواك)، ثم تقول:

(أخواك ذهبا)، فلو كان الفعلُ عاملًا كعمله مُقدمًا لكان موحدًا، وإنَّما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعًا للضمير كان، أو خافضًا، أو ناصبًا»[3].

واختار هذا القول ابن مالك، وذلك في قوله: «ولو كان المبتدأ مخبرًا عنه بفعلٍ فاعله ضمير مستتر نحو: (زيدٌ قام)، لم يجز تقديم الخبر؛ لأنَّ تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك:في (الزيدون قاموا) (قاموا الزيدون) على أن يكون (قاموا) خبرًا مقدمًا، ولا يمنع أن يكون ذلك على لغة (أكلوني البراغيث)؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح»[4]، وهذا قول ابن يعيش[5]، وأبي حيان[6]، ونسبه للأخفش[7].

والراجح: وجوب تأخير الخبر، لانتفاء أمن اللبس، لما ذكر الرضي من علل، وهي: أنَّ الفعل المسند إلى ضمير المبتدأ، نحو: (زيدٌ قام) لو تقدَّم أشبه المبتدأ بالفاعل، ويشبه المبتدأ بالبدل من الضمير في نحو: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)[8].

وقد اكتفى ابن معطي في كتابه (الفصول الخمسون) بالإشارة إلى جواز أن يكون الخبر جملة فعلية دون الإشارة إلى وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذ كان

---

(١) انظر: التذييل والتكميل:٣/٣٣٩.
(٢) انظر: التذييل والتكميل:٣/٣٣٩.
(٣) المقتضب:٤/١٢٨.
(٤) شرح التسهيل:١/٢٩٨.
(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/٩٢.
(٦) انظر: التذييل والتكميل:٣/٣٤٠.
(٧) انظر: الارتشاف:٣/١١٠٤.
(٨) انظر: شرح الرضي على الكافية:١/٢٥٨.

الخبر جملة فعلية، وذلك في قوله عن أنواع الخبر: « وتارة يكون الخبر جملة، فيلزم فيها الضمير وذلك: إمَّا مبتدأ وخبر، وإما جملة من فعل وفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ﴾ [1]»[2].

مسألة: وجوب كسر همزة (إن) بعد القول.

قال ابن معطي:

وكلّ موضعٍ عليه يَعْتَقِب الاسمُ، والفعلُ فكسرُهُ يجب
فاكْسِرْهُ بعد القولِ أو للَّامِ والابتداءِ ومَعَ الأقْسَامِ[3]

أشار ابن القواس إلى إطلاق الناظم في قوله:(فاكْسِرْهُ بعد القولِ) فذكر أنه لم يقيده بالإشارة إلى أن القول لا بد أن يكون ليس فيه معنى الظن، واعتذر له وذلك في قوله: «وإنَّما أطلق المصنف قوله (فاكسره بعد القول) ولم يقيده بما ذكرنا من كونه مجردًا من معنى الظن؛ لأنه يريد أن يذكره في البيت التالي»[4]، ونصَّ النيلي على إطلاقه إذ قال : «قوله (بعد القول) ليس على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: بعد القول الذي ليس بمعنى الظن؛ فإنَّها تُفتحُ فيه»[5].

وأما غيرهما من العلماء فذكر سيبويه هذا القيد، وذلك في حديثه عن حركة همزة (إنَّ)[6]، والمبرد [7]، والزمخشري [8]، وابن يعيش[9]، وابن الحاجب[10].

---

(١) النور:٤٥.
(٢) ص:١٩٩.
(٣) الدرة الألفية في علم العربية ص:٤٧.
(٤) شرح ابن القواس لألفية ابن معطي:٩٢٧/٢.
(٥) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٧٨/٢.
(٦) الكتاب:١٤٢/٣.
(٧) المرجع السابق:٣٤٨/٢.
(٨) انظر: المفصل ص:٣٩٩.
(٩) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٦٠/٨.
(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل:١٧٠/٢.

ولم يتحدث ابن معطي عن كسرة همزة (إنَّ) في كتابه (الفصول الخمسون) إذ اكتفى بالحديث عن عملها، وتخفيفها، وتقدم خبرها على اسمها[1].

مسألة: أدوات النداء.

قال ابن معطي:

القولُ في النداءِ والمنادى (يا)، و(هيا)، و(أيْ) بها يُنادى

(يا) للبعيدِ، و(هيا) وإن قرب نُودي بـ (الهمزِ)، و(أيْ) نحو: (أرب)[2]

أشار ابن القواس إلى إطلاق الناظم في جعله أدوات النداء (يا)، و(هيا) تستعمل للبعيد، و (الهمزة)، و(أيْ)للقريب، ولم يشر إلى جواز استعمال (يا)، و(هيا) للقريب، فقال بعد ذكره لرأي الناظم: «والأَوْلَى أن يُقال: مراتبها ثلاث، الأُولى: (أيا)، و(هيا) للبعيد مسافةً وحكمًا كالنائم والساهي؛ لزيادة لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد،...، الثانية: (أي)، و(الهمزة) للقريب، وقيل أنَّ (أي) للبعيد مسافةً وحكمًا، وقيل أنها بمنزلة (يا) في كونها تصلح للقريب والبعيد، ولذلك قيل هي مقلوبة منها، الثالثة: (يا) للمتوسط، وقد تستعمل للبعيد لما مر، وقد ينادى بها القريب لحرص المنادي على إقبال المنادى»[3]، كما أشار النيلي إلى إطلاقه إذ قال عن أدوات النداء: «وأصلها (يا)، ولذلك تستعمل في القريب، والبعيد،...، فإن كان المنادى بعيدًا مسافةً أو حكمًا كالنائم والساهي نُودي بـ (ياء)، وقد ينادى بها القريب»[4].

وأما غيرهما من العلماء، منهم من أطلق القول، ومن فصَّل في أدوات النداء، وقد اختلفت تفصيلاتهم، فمنهم من أجاز أن ينادى القريب بأداة نداء البعيد

---

(١) انظر: ص: ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الدرة الألفية في علوم العربية ص:٥٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١٠٣٤/٢.

(٤) الصفوة الصفية شرح الدرة الألفية:١٨٥/٢-١٨٦.

كسيبويه إذ ذكر أن الاسم ينادى بخمسة أشياء، وهي: (يا)، و (أيا)، و(هَيَا)، و(أيْ)، و(الألف)، ثم قال: «إلا أن الأربعة غير (الألف) يستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع (الألف)، ولا يستعملون (الألف) في هذه المواضع التي يمدون فيها، وقد يجوز أن تستعمل هذه الخمسة غيروا إذ كان صاحبك قريبًا منك، مقبلًا عليك، توكيدًا»[١]، وبمثل هذا قال المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، لكنه قيَّد (أيا)، و(هيا) في قوله: «وأما (أيا)، و(هيا) فلا يكونان إلا للنائم، والمستثقل، المتراخي عنك؛ لأنهما لمد الصوت»[٤].

وابن عصفور إذ نصَّ على جواز استعمال الأدوات التي تستعمل لمناداة البعيد في للأصل للقريب للتأكيد، نحو : ياالله؛ لأنَّ الله سبحان وتعالى ليس ببعيد[٥].

وقد ذكر ابن مالك أن (يا)، و(أيا)، و(هيا، و(آ)، و(أي)، و(آي) تستعمل للبعيد حقيقةً أو حكمًا، و(الهمزة) للقريب[٦].

وقد نصَّ أبو حيان على جواز استعمال (يا) للقريب، والبعيد، وذلك في قوله: «وأعمَّها استعمالًا (يا) يُنادى بها القريبُ والبعيد، و(الهمزة) للقريب،...، وما هو للبيعد (أيَا)، و(هيا)»[٧].

وهذا الإطلاق حاصل في كتابه (الفصول الخمسون) وذلك عندما نجده يذكر

(١) الكتاب:٢/٢٢٩-٢٣٠.
(٢) المقتضب:٤/٢٣٥.
(٣) انظر: الأصول في النحو:١/٣٢٩.
(٤) المرجع السابق.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور:٢/٨٢.
(٦) انظر: التسهيل ص:١٧٩.
(٧) الارتشاف:٤/٢١٧٩.

أدوات النداء ثم يقول: «ف (يا)، و(هيا)، و(أيا) للبعيد، و (أي)، و(الهمزة) للقريب»[١].

مسألة: بناء المنادى العلم المفرد على الضم.

قال ابن معطي:

وإنَّما يبنى على الضَّمِ العلم أو مُتنكِّرٌ مُواجهٌ يُضم

تقول: (يا زيدُ)، و(يا غلامُ) فيستوي المنكورُ والأعلامُ[٢]

أخذ ابن القواس على الناظم إطلاقه في قوله:(وإنَّما يبنى على الضَّمِ العلم)، إذ قال: «وإنما يجب أنْ يقول: وإنما يبنى على الضم العلم المفرد، ما لم يكن مبنيًا قبل النداء، أما الأول فلأن نحو: (امرئ القيس)، و(عبد الدار) أعلام، ولا يبنى على الضمِ لفوات الإفراد، وأما الثاني: فنحو : (حذام) وهو مبني على الكسر قبل النداء كذلك، فالمبني على الضم في النداء المنصوب محلًا ما كان معرفةً قبل النداء، وهو العلم، نحو (يا زيدُ)»[٣]، والنيلي إذ قال عن هذا البيت : «ينبغي أن يقول: إنما يبنى على الضم العلم المفرد، فإنِّ (عبدمناف)، و(امرأ القيس) أعلام ولا تبنى على الضم؛ لفوات الإفراد، وينبغي أن يزيد على هذا قيدٍ آخر، وهو أن يُقال: يبنى على الضم العلم المفرد مالم يكن مبنيًا قبل النداء، فإن قولك: (يا حذامِ) ليس مبنيًا، وإن كان علمًا مفردًا»[٤].

وأما غيرهما من العلماء– ممن وقفت على كلامهم– فقد قيَّد المبرد العلم باشتراط أن يكون مفردًا إذ قال معللًا بناء العلم المفرد على الضم: «إذ كان المنادى واحدًا مفردًا معرفة بُنِي على الضم، ولم يلحقه تنوين، وإنما فعل به ذلك

---

(١) ص: ٢١٠.

(٢) الدرة الألفية في علم العربية ص:٥٣.

(٣) انظر: شرح ابن القواس لألفية ابن معطي:١٠٣٦/٢.

(٤) الصفوة الصفية شر الدرة الألفية:١٨٨/٢-١٨٩.

لخروجه عن الباب، ومضارعته ما لا يكون معربًا، وذلك أنَّك إذ قلت: (يا زيدُ)، و(يا عمرُو) أخرجته من بابه؛ لأنَّ حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها عن واحد غائب، والمخبر عنها غيرها، فتقول: (قال زيدٌ)، فـ(زيدٌ) غيرك وغير المخاطب»[١]، ومثله ابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن جني[٥]، وابن الدهان[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨]، وأبي حيان[٩]، وابن الفخار[١٠].

وأما عن القيد الثاني، وهو قولهم: بناء العلم المفرد على الضم مالم يكن مبنيًا قبل النداء، نحو: (حذامِ) وغيره، فقد ذكرهابن مالك وذلك في قوله في (الخلاصة):»

وانوِ انضِمامَ ما بَنَوا قبل الندا وليجرَ مجرى ذِى بِنا جَدِّدَا[١١]»

قال الشاطبي موضحًا قول ابن مالك: «يعني أن ما كان من المناديات مبنيًا قبل النداء فالحكم فيه أن تنوي في آخره ضمة، نحو: (يا هؤلاءِ)، و(يا مَنْ فعل كذا)، و(يا سبيويهِ)، و(يا رقاشِ)»[١٢]

والإطلاق حاصل في كتابه (الفصول الخمسون)، إذ قسَّم المنادى إلى مفردٍ،

(١) المقتضب:٤/٢٠٤.
(٢) الأصول في النحو:١/٣٣٠.
(٣) الأيضاح ص:١٨٧-١٨٨.
(٤) المفصل ص:٨٦.
(٥) انظر: اللمع في العربية ص:١٦٨.
(٦) انظر: الفصول في العربية ص:٤٣.
(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:١/١٢٨.
(٨) انظر: التسهيل ص:١٧٩.
(٩) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٨٢.
(١٠) انظر: شرح الجمل لابن الفخار:٢/٦٥٦.
(١١) المقاصد الشافية:٥/٢٥٨.
(١٢) المرجع السابق.

ومضاف، وشبيه بالمضاف، ثم قال: «فالمفرد بنقسم إلى قسمين: مقصود، وغير مقصود، فالمقصود: مبنيٌّ على الضم، ... والنكرة المقصودة، نحو : (يا رجلُ)»[١].

مسألة: مفسر العدد من ثلاثة إلى عشرة.

قال ابن معطي:

تُضيفُها إلى جُمُوعِ القِلَّة (أفْعِلةٌ)، و(أفْعُلٌ)، و(فِعْلَة) ووزن (أفْعالٍ) فصارت أربعة مثاله: (تسعةُ أفراسٍ معه) و(تِسْعَ نسوةٍ) وحذف (الهاءِ) من عدد الإناث حتمًا جائي وتثبت (الهاءَ) مع الذُكورِ من حيث ثلث إلى التعشيرِ[٢]

أطلق الناظم القول في حديثه عن مفسر العدد من ثلاثة إلى عشرة إذ قال : (تُضيفُها إلى جُمُوعِ القِلَّة)، فأشار إلى ذلك ابن القواس بقوله: «فإن لم يكن للنوع المضاف إليه جمع قلة، أضيف إلى جمع الكثرة لتعذره، نحو (ثلاثة رجال)، وقد جاء إضافته إلى الكثرة مع وجود القلة، ...، ولم ينبه عليه المصنف، فالأولى أن يقال: المعدود إن كان له جمع قلة أضيف إليه مطلقًا، وإن لم يكن، فإن كان له اسم جمع أضيف إليه، نحو:(ثلاثة نفرٍ)، و(تسعة رهطٍ)، وإلا أضيف إلى جمع الكثرة»[٣]، وصرَّح بإطلاقه هذا النيلي وذلك في قوله عن قوله الناظم:(تُضيفُها إلى جُمُوعِ القِلَّة): «ليس على إطلاقه بل يشترط أنْ يكون لذلك النوع جمع قلة، فإن كان وإلا أضيفت إلى جمع الكثرة، نحو: (ثلاثة رجال)، وقد يكون لذلك النوع جمع قلة ويضاف إلى جمع الكثرة»[٤].

---

(١) ص:٢١٠.

(٢) الدرة الألفية في علوم العربية ص:٥٦.

(٣) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:١٠٩٨/٢.

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:٢٥٦/٢.

وأمَّا غيرهم من العلماء فقد اتفقت كلمتهم على أنَّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تُضاف إلى أربعة أوزان وهي: (أفْعُل)، و(أفْعَال)، و(أفعِلة)، و(فِعْلة)، وأجازوا أن يضاف العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع الكثرة لما ليس له بناء من أبنية القلة التي ذكرتها[1]، كما أجازوا نحو قوله تعالى: ﴿ والمُطلَّقَتُ يَتَربَّصنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُروءٍ ﴾ [2]، فـ (قروء) على وزن (فعول) وهو جمع كثرة مع وجود جمع القلة (أقراء) على وزن (أفعال)[3]، وقد ذكر ابن النحاس أن التقدير عند سيبويه: (ثلاثة أقراء)؛ لأنَّ (قروء) للكثير عنده[4].

قال سيبويه: «واعلم أن لأبنية العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربما شرِكه في الأكثرُ، كما أنَّ الأدنى ربَّما شركَ الأكثر، فأبنية أدني العدد: (أفْعُل)، نحو: (أكْلُب)، و(أكعُب)، و(أفعَال)، نحو: (أجمال)، و(أعدال)، و(أحْمال)، و(أفْعِلة)، نحو: (أجرِبة)، و(أنصِبة)، و(أغربة)، و(فِعْلة) نحو:(غِلْمة)، و(صبْية)، و(فتية)، و(إخوة)، و(ولِدَة)»[5].

وبعد حديثه عن أبنية القلة والكثرة قال: «واعلم أنَّهم يُدخلون بعضها على بعض للتوسع إذا كان جمعًا»[6].

وبهذا قال المبرد[7]، وابن السراج[8]، والفارسي[9]، الزمخشري[10]، ابن

---

(١) انظر: الكتاب:٣/٤٩٠-٤٩٢، والمقتضب:٢/١٥٥-١٥٦-١٥٧، المفصل ص:٢٧٦-٢٧٧،

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) انظر: المقتضب:٢/١٥٧، والمفصل ص:٢٧٧.

(٤) انظر: إعراب القرآن لابن النحاس:١/١١٣.

(٥) الكتاب:٣/٤٩٠.

(٦) المرجع السابق:٣/٤٩٢

(٧) المقتضب:٢/١٥٦-١٥٧.

(٨) الأصول في النحو:٢/٤٣٠.

(٩) الإيضاح ص:١٨٢.

(١٠) المفصل ص:٢٧٦-٢٧٧.

يعيش[١]، وابن الحاجب [٢].

لكن ابن معطي أشار في كتابه (الفصول الخمسون) إلى أمكانية تفسير العدد من الثلاثة إلى العشرة بجموع الكثرة، وذلك قوله: «وقد يُضاف إلى جمع القلةِ إن أمكن»[٣].

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش:٦/٢٥.
(٢) الإيضاح:١/٦١٣.
(٣) ص: ٢٤٠.

الخاتمة

وبعد فقد خرجت بدراستي هذه ببعض النتائج، وهي:

ظهر التقييد على إطلاقات النحويين في الزمن الذي جاء بعد ظهور التأليف النحوي المنهجي الذي عُني بجمع المسائل المشتتة تحت بابٍ واحد، مما سمح لشُرَّاح هذه المؤلفات التعقيب عليها وتقييد ما أُطْلِق.

الإطلاق في اللغة، وعند النحويين يصب في مجرى واحد، إلا أنه عند النحويين التقييد يتم بما استقر من قواعدهم.

تناولت في هذه الدراسة ثماني عشرة مسألة نحوية أطلق ابن معطي الحكم فيها في ألفيته المسماة بـ (الدرة الألفية في علم العربية)، ووجدته قد قيد ست مسائل منها في كتابه (الفصول الخمسون)، فيبدو لي أن ابن معطي ترك هذه القيود في(الدرة الألفية في علم العربية) لأجل القافية، بدليل وجودها في كتابه (الفصول الخمسون)، واتفق إطلاقه للأحكام في إحدى عشرة مسألة في مُصَنَّفَيْه (الدرة الألفية في علم العربية)، وكتابه (الفصول الخمسون).

قيد ابن القواس أربعة عشر إطلاقًا من إطلاقات ابن معطي، ووافقه في إطلاقٍ واحد، واعتذر له في ثلاثة مواضع، وقيد النيلي اثني عشر إطلاقًا، ووافقه في ثلاثة مواضع، واعتذر في له في ثلاثة مواضع أخرى، وقيد ابن النحوية ستة إطلاقات على ابن معطي، ووافقه في ثلاثة مواضع، ولم أقف على رأيه في تسع مسائل، وقيد الرعيني ستة إطلاقات، واعتذر للناظم في موضعين، ولم أقف على رأيه في عشر مسائل.

قائمة المصادر والمراجع

أ

- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ضبطه الشيخ إبراهيم العجوز، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد ود. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، دار الفكر.
- أسرار العربية، لأبي بركات الأنباري النحوي، تحقيق بركات يوسف هبود، الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر ابن النحاس، تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م.
- الأعلام، للزركلي، الطبعة الخامس عشرة دار العلم.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد الشجري، تحقيق د. محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، المكتبة العنصرية، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. جوده مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، ١٩٧٦م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاج، تحقيق د مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي المعروف بخطيب دمشق، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل في بيروت، الطبعة الثالثة.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

ب

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصعيدي، الطبعة السابعة عشر ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، مكتبة الآداب.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

ت

- التخمير، للزمخشري، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب، ١٣٨١هـ-١٩٦٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد عبدالرحمن محمد المفدى، دار بساط، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تقريب الحصول على لطائف الأصول من علم الأصول، لغازي بن مرشد العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ، دار ابن الجوزي.

ج

- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الامل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوه و محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

ح

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

خ

- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، د. سعود غازي أبو تاكي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤.

ر

- رسالة في الحدود، للرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

- سر صانعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ش

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبدالحميد السيد عبدالحميد، دار الجيل.
- شرح الألفية، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ١٩٧١م.
- شرح الجمل في النحو، لابن خروف، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل في النحو، لابن الفخار، تحقيق د. حماد محمد حامد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ-١٤١٠هـ.
- شرح الجمل في النحو، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. خليل عبدالقادر عيسى، الدار العثمانية و دار ابن حزم، الطبعة العاشرة، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين عبدالله الفاكهي، تحقيق د. محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٩م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق أحمد يوسف القادري، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. فهمي أبو الفضل وغيره، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. خزيمة حماد، مكتبة العبيكان.

ظ

- ظاهرة إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك، للأستاذ الدكتور إبراهيم الحندود، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ١٤٢٣هـ.

ق

- قواطع الأدلة في أصول الفقه، لعبدالجار السمعاني، تحقيق عبدالله بن حافظ الحكمي، الطبعة الأولى.
- قواعد الأصول ومعاقد الفصول، لصفي الدين البغدادي الحنبلي، تحقيق أحمد مصطفى الطهطاوي، دار الفضيلة مصر.

ك

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- كتاب التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- كتاب حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاج، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- كتاب الفصول في العربية، لابن الدهان النحوي، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، الطبعة الاولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

ل

- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبدالله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

م

- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- مجلة الفراهيدي، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠١٢، جامعة تكريت.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى،١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدادي، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- معاني القرآن، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- معجم شواهد العربية، لعبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة .
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق د. خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، مكتبة الفيصلية.
- المقاصد الشافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق أد. عياد عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبدالوهاب محمد.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري و عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المحصول في علم أصول الفقه، للرازي، تحقيق طه جابر فياض، العلواني، الطبعة الأولى، جامعة الأمام محمد بن سعود.
- المستصفى من علم الأصول ومعه كتاب فواتح الرحموت للأنصاري، للغزالي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية.

ن

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تحقيق د. عبدالرحمن محمد إسماعيل، مكتبة إحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

هـ

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الجين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

* * *